مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (09) / العـدد: (01)، (2025)
ص 178 - 194

دورسياسة الصيد البحري في تفعيل قطاع مصائد الأسماك وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (2000 - 2017)

The role of marine fishing policy in activating the fisheries sector and achieving food security in Algeria (2000-2017)

فاطمة الزهرة البحري
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)، attouzahra@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/11/16 تاريخ قبول النشر: 2025/06/19 تاريخ النشر: 2025/06/30

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور سياسة الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2017 في تفعيل وتنمية قطاع مصائد الأسماك، ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الغذائي البحري. يكتسي قطاع مصائد الأسماك أهمية كبيرة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، وهو ما يتطلب سياسات مستدامة تدعم استغلال الموارد الطبيعية بشكل فعال.

تعتمد الدراسة على مراجعة السياسات الحكومية المتعلقة بتطوير البنية التحتية للصيد، تحسين تقنيات الصيد، إضافة إلى تقييم برامج الحماية والمحافظة على الموارد السمكية، كما تستعرض التحديات التي واجهها القطاع مثل التغيرات البيئية، والاستغلال المفرط للموارد، وتأثيرات العوامل الاقتصادية على إنتاجية المصائد. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تبني سياسات أكثر تكاملاً واستدامة لضمان استمرارية النمو في القطاع وتحقيق أهداف الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة للصيد البحري؛ الأمن الغذائي؛ الموارد السمكية؛ مصائد الأسماك.

Abstract:

This study aims to analyze the role of marine fishing policy in Algeria during the period from 2001 to 2017 in activating and developing the fisheries sector, and its impact on achieving marine food security. The fisheries sector is of great importance in enhancing national food security, which requires sustainable policies that support the effective exploitation of natural resources.

The study is based on a review of government policies related to developing fishing infrastructure, improving fishing techniques, in addition to evaluating programs for protecting and preserving fish resources. It also reviews the challenges faced by the sector, such as environmental changes, overexploitation of resources, and the effects of economic factors on fisheries productivity. The study concludes that more integrated and sustainable policies must be adopted to ensure continued growth in the sector and achieve food security goals.

Keywords: General policy of marine fishing; Food security; fish resources; fisheries.

1.مقدمة:

يعتبر حصاد الصيد البحري من الغذاء أكبر حصاد في سلال الغذاء في العالم، لذا تعد عملتي إدارة وتسيير الثروة البحرية أحد أهم العناصر الإنتاجية التي أولتها الجزائر أهمية كبيرة ضمن قفزتها التنموية التي تبنتها منذ سنة 2000. لأن سياسة الصيد البحري إحدى أهم العوامل الأساسية التي لها دور حيوي في تنمية قطاع مصائد الأسماك وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .

تستحوذ الجزائر على شريط ساحلي يعادل 1600 كلم على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، وهي بذلك تملك موردا طبيعيا آخرا يؤهلها لتكون في مصاف الدول البحرية التي تعمل على تنمية اقتصادها الأزرق وحماية ثرواتها المائية الحية (ثروة سمكية، ومرجانية...الخ)، وحماية باطن عمقها البحري واستغلاله باستدامة من أجل دمجه كقطاع منتج في تنمية الاقتصاد ككل وتطويره وتعزيز قواعده الأساسية على وجه الخصوص باعتبار قطاع الصيد البحري مدخل من مداخل الثروة للخزينة العامة. شهد قطاع المصائد الأسماك 2001-2017 تطورا من الناحية اللوجيسبتية والإنتاجية نتيجة الاهتمام الذي حضي به في ظل سياسات تهدف إلى تعزيز الإنتاجية وضمان استدامة الثروات البحرية. إلا أن دراسة التحديات التي واجهت هذه السياسات دفعت إلى تحليل السياسات المطبقة، وتقييم آثارها على الإنتاجية واستدامة الموارد البحرية. تقدم الدراسة رؤية شاملة حول أهمية إدارة الثروات البحرية والموارد السمكية في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تحليل العلاقة بين هذه السياسات والأمن الغذائي الوطني.

الإشكالية:

*إلى أي مدى ساهمت سياسات الصيد البحري في الجزائر بين عامي 2001 و2017 في تعزيز قطاع المواد الصيدية وتحقيق الأمن الغذائي في مجال الغذاء البحري؟

فرضيات الدراسة:

*كلما كانت السياسة العامة مدروسة نابعة من واقع وتطلعات القطاع المراد تنميته كانت سياسة فعالة وناجحة في تحقيق أهدافها التنموية للقطاع.

*تؤدي زيادة الاستثمارات في البنية التحتية لقطاع الصيد البحري على تحسين مستوى الأمن الغذائي في الجزائر.

*كلما تنامت التحديات البيئية والاستغلال المفرط في ظل ضعف الدعم الحكومي، كلما انخفضت فعالية سياسات تطوير المصائد.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الورقة البحثية على منهج دراسة الحالة من خلال دراسة القطاع الصيدي في الجزائر لتحليل الإنتاج الصيدي من 2001 إلى 2017، وكذا التطور العددي والهيكلي للبنى التحتية الخاصة بميدان الصيد

البحري بعد المشاريع التنموية وتحليل نتائج وانعكاسات السياسة الصيد البحري في ذات الفترة على الإنتاج والاستهلاك الفردي. الاقتراب الاقتصادي باعتبار القطاع محل الدراسة قطاع حيوي له دور في تحفيز وتطوير القاعدة الاقتصادية والتجارية بمردوديته على الناتج الداخلي الخام للدولة.

2. الإطار الابستمولوجي والقانوني للصيد البحري في الجزائر:

1.2 الإطار المفاهيمي لسياسة الصيد البحري:

الصيد البحري Sea fishing في مفهومه العام هو العمل على اجتذاب الموارد البحرية الحية أو تحديد مكانها، أو حصادها أو أخذها[1]، أما في التشريع الجزائري الخاص بالصيد البحري تتعرض المادة 2 من القانون رقم 01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات إلى تعريف الصيد البحري بأنه "كل نشاط يرمي إلى قنص أو جمع أو استخراج موارد بيولوجية، يشكل الماء وسط حياتها الدائم أو الغالب"، وعرفت الموارد البيولوجية Biological resources أنها "الأسماك والقشريات والرخويات والاسفنجيات والقنفذيات والمرجان والنباتات وكل جسم عضوي أخر يشكل الماء وسط حياته الدائم أو الغالب"، وعرفت ذات المادة جهد الصيد fishing effort بأنه "قدرات الصيد المحددة بواسطة وسائل الصيد المستخدمة وفعالية آلات وطرق الصيد المستعملة من اجل استغلال نوع أو عدة أنواع من الموارد الصيدية"[2]، وقد عرفت نفس المادة أنواع الصيد المختلفة (الصيد القاري، العلمي، التجاري، الحرفي والترفيهي)، ويمكن تعريف سياسة الصيد البحري Fisheries Policy إجرائيا باعتبارها سياسة قطاعية جزء من السياسة العامة الكلية للدولة تهتم بتنظيم مجال الصيد البحري بأنها "جملة التدابير والقوانين والمراسيم والتشريعات التي تسهر على تنمية وتسيير قطاع الصيد البحري، وتنظيم منشآته وتسيير ومراقبة العمليات اللوجيستية التي تعمل على تطوير وترقية هذا القطاع من أجل رفع مساهمته في التنمية الاقتصادية لدفع عجلة النمو الاقتصادي الكلية".

2.2 النظام القانوني للإقليم البحري الجزائري:

- تحديد المساحات البحرية: تعد البحار والمحيطات مكسبا إنسانيا مشتركا، لذا جاءت اتفاقية البحار لعام 1982 لحل معظم المشاكل البحرية الخاصة بالحدود البحرية، الملاحة والصيد البحري[3]. أوضحت الاتفاقية التعارض الموجود بين فكرتي السيادة على البحار وحرية البحار، لذا تم الاتفاق في القرن الـ 18 فقهيا وعمليا على التمييز بين أعالي البحار (المبني على مبدأ الحرية) والبحر الإقليمي والمياه الإقليمية (القائمين على مبدأ السيادة)، ومع الوقت ظهرت نطاقات بحرية وطنية جديدة كالمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري[4]، أعلنت الجزائر منطقة صيد خالصة سنة 1994 مجاورة لبحرها الإقليمي وتمتد على مسافة 32 ميل بحري من حدودها البحرية الغربية إلى رأس التنس، ومسافة 52 ميل بحري من رأس التنس إلى حدودها البحرية الشرقية[5].

الجدول رقم (01): إعلانات السيادة البحرية من قبل الجزائر

الدولـــــة	التصديق على الانضمام لاتفاقية قانون البحار	عرض البحر الإقليمي	عرض المنطقة الاقتصادية الخالصة	عرض منطقة الصيد	الحد الخارجي لرصيف القاري
الجزائـــــر	11 جوان 1996	12 ميل بحري	/	32 حتى 52 ميل بحري	يحدد مع دول الجوار

المصدر:

*فليب كاكود، قوانين مصايد الأسماك وتشريعاتها في البحر الأبيض المتوسط دراسة مقارنة، **مجلة دراسات ومرجعيات**، عدد 75، منظمة الزراعة والأغذية، 2008، ص41.

الجدول رقم (02): التشريعات الوطنية للمؤسسة للمناطق البحرية

الدولـــــة	البحر الإقليمي	المنطقة الاقتصادية الخالصة	منطقة الصيد	الجرف القاري
الجزائـــــر	المرسوم رقم 403-63 الصادر في 10 أكتوبر 1963.	/	المرسوم التشريعي رقم 13- 94 الصادر في 28 ماي 1994.	/

المصدر: فليب كاكود، مرجع سابق، ص 42.

الجدول رقم (03): التدابير الرئيسية لإدارة جهد الصيد وطاقة الصيد في الجزائر

الدولـــــة	القيود على رخص الصيد الصادرة	إجمالي الكميات المسموح بصيدها أو الحصص	طاقة الصيد	برنامج الأيام في البحر
الجزائـــــر	فرض تعليق منح أي تصريح جديد لصيد الأنواع بالغة الارتحال منذ عام 1996.	تمنح أي سفينة أو يصرح لها بصيد أنواع بالغة الارتحال حصة مفردة سنويا طبقا لنص المادة 08 من القرار التنفيذي رقم 95-38 لسنة 1995.	يخضع شراء، استراد، بناء أو تحوير أي سفينة صيد إلى تصريح مسبق طبقا لنص المادة 46-47 من القانون رقم 01-11 لسنة 2001	/

المصدر: فليب كاكود، مرجع سابق، ص 11.

الجدول رقم (04) : أنظمة الدخول إلى موارد المصايد الخاضع لسيادة الوطنية ومتطلبات السفن الوطنية لتصطاد خارج المياه الخاضعة لسيادتها

	متطلبات الصيد التجاري		متطلبات الصيد التجاري خارج مياه الصيد الوطنية	متطلبات صيد الرياضة أو الصيد الترفيهي. -استعمال قوارب النزهة -الصيد بالغوص تحت الماء
	السفن الوطنية	السفن الأجنبية		
الجزائر	تصريح المادة 20 من القانون رقم 01-11 لسنة 2001.	تصريح المادة 23 و24 من القانون رقم 01-11 لسنة 2001.	تصريح المادة 04 و20 من القانون رقم 01-11 لسنة 2001.	تصريح خاص (rb) المادة 45 من القرار رقم 96-121 لسنة 1996.

المصدر: فليب كاكود، مرجع سابق، ص 03.

يتضح من الجداول السابقة على التوالي (01)، (02)، (03)، (04)، الأطر القانونية والتنظيمية للنطاقات البحرية التي فرضها قانون البحار (اتفاقية 1982) التي جاءت كنظام بحري نظم التجاوزات والتصادمات بين الدول المتجاورة والمتقابلة وكذا المارة، كما فصل في التداخل والصراع بين الدول في المناطق ذات سيادة المطلقة لدولة والمناطق المشتركة بين الجميع، بالإضافة إلى توضيح حق المرور للجميع على الجميع حسب إجراءات معينة.

- التنظيم القانوني للقطاع الصيدي منذ 2000 إلى اليوم: عملت الجزائر كغيرها من الدول المستقلة التي تتمتع بالسيادة الكاملة على ترابها ومياهها الإقليمية على سن وتشريع جملة من القوانين واللوائح التنظيمية التي من شأنها إدارة نشاطات قطاع الصيد البحري، حاولت من خلالها كل مرة تشديد التنظيم والمراقبة وسد الثغرات الموجودة بشكل أكبر وأوسع، نذكر منها:[6]

- القانون رقم 01-11 المؤرخ في 03 جويلية 2001، المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، الجريدة الرسمية عدد 36، الصادرة في 8 جويلية 2001، تمت الإشارة فيه إلى مختلف الاتفاقيات الدولية التي ارتبطت بها الجزائر في مجال قانون البحار والصيد والمحافظة على البيئة البحرية.
- المرسوم التنفيذي رقم 481/03 المؤرخ في 13 ديسمبر 2003 يحدد شروط ممارسة الصيد البحري وكيفياته، جاء لتنظيم نشاط الصيد فيما يخص رخص الصيد والسفن وأنواع الصيد وحصص، وهو الأخر جاء بتقسيم خاص لمناطق الصيد في المادة 32 إلى ثلاثة مناطق يتم قياسها انطلاقا من الخطوط المرجعية.

- المرسوم الرئاسي رقم 04-344 المؤرخ في 06 نوفمبر 2004 جاء ليعلن عن إنشاء منطقة متاحة في المياه الجزائرية بامتداد يصل إلى 24 ميل بحري حسب أحكام اتفاقية قانون البحار سنة 1982، حيث اعتمدت المادة 33 من الاتفاقية تحديد عرض المنطقة المتاخمة والتي أشارت إلى أقصى حد لها وهو 24 ميل بحري.
- القانون رقم 15-08 المؤرخ في 02 ابريل 2015، الذي جاء ليتمم ويعدل القانون رقم 01-11 المؤرخ في 03 جويلية 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، الجريدة الرسمية 18، الصادرة في 08 أفريل 2015.

3. تحليل السياسات المطبقة في قطاع الصيد البحري في الجزائر من 2001 إلى 2017:

بعد التغييب الشبه تام الذي عاشه هذا القطاع نتيجة اهتمامات الدولة في فترات سابقة بأنماط تسييرية ركزت على القطاعات الثقيلة والخدماتية أكثر من القطاعات الإنتاجية. عرف القطاع الصيدي انتعاشا اقتصاديا نتيجة سياسات الإنفاق العام التي تبنتها الدولة منذ سنة 2001 في إطار الإصلاحات الكبرى لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

1.3 الصيد البحري في الجزائر 2001-2005:

جاء المخطط الوطني الإنعاش الاقتصادي في ميدان الصيد البحري والموارد الصيدية في هذه الفترة بثلاثة مخططات خماسية، كان الهدف منها رفع مستوى الإنتاج إلى 230000 طن في العام، ورفع معدل الاستهلاك إلى 6.2 كغ للفرد، تمثلت تلك المخططات الخماسية فيما يلي[7]:

- المخطط الخماسي للصيد البحري والصيد في المحيطات: كانت أهم أهدافه رفع مستوى الإنتاج الصيدي إلى 200000 طن في العام، وتوفير 5000 فرصة عمل دائم، بالإضافة تنظيم الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات، والمجلس الوطني للصيد البحري.
- المخطط الخماسي لترقية الصيد الحرفي: جاء هذا المخطط في ظل برنامج مكافحة الفقر، وبالتعاون مع وزارة التضامن الوطني، هدف المخطط إلى:
  - دعم أسر الصيادين الفقراء والبسطاء القاطنين على طول الشريط الساحلي والمقدرين بـ 26000 أسرة.
  - تعزيز صيانة وإصلاح القوارب مع إمكانية توفير قطع الغيار.
  - تسهيل إجراءات الحصول على القروض والمساعدات المالية.
- المخطط الخماسي لتربية المائيات: سعى هذا المخطط إلى رفع مستوى الإنتاج المائي إلى 30000 طن، وتوفير 70000 منصب شغل.

بصفة عامة تضمن البرنامج العام لصيد البحري في هذه الفترة 2001-2005 التركيز على عمليات التصليح والصيانة البحرية، التكييف، النقل والتقييم، ورصد لهذا القطاع مبلغ 9.5 مليار دج، تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا القطاع في هذه الفترة 2001-2005 فيما يلي[8]:

- رفع الإنتاج: زيادة مستويات الإنتاج الصيدي لتعزيز الأمن الغذائي.
- خلق فرص عمل جديدة: في مختلف نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات.
- تسويق الإنتاج: تعزيز أسواق المنتجات البحرية من خلال التنظيم والمراقبة، توسيع نقاط التوزيع والتسويق لوصول المنتجات البحرية لأغلبية السكان.
- دعم التنمية الريفية والتوازن الجهوي: تساعد نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات في خلق أقطاب اجتماعية اقتصادية جديدة تساهم في تنمية وتطوير المناطق المعزولة.
- المحافظة على المورد البيولوجي: من خلال ترشيد الصيد وطرقه وتشجيع استدامة البيئة البحرية.
- تشجيع الاستثمار: يتوفر القطاع صيدي على قدرات كبيرة قابلة للاستثمار المحلي والأجنبي.
- ترقية الصادرات: من خلال تشجيع صيد الأصناف ذات القيمة العالية في التجارة العالمية كالتونة الحمراء والأصناف القاعية كالقشريات والرخويات التي تساهم في توفير المداخيل العملة الصعبة.

2.3 برامج الصيد البحري في الجزائر 2005-2009:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو من سنة 2005 إلى سنة 2006، لاستكمال مسارات التنمية التي بدأها قبله برنامج الإنعاش الاقتصادي، كان لميدان الصيد البحري نصيب من هذا البرنامج التنموي، حيث سطرت له عدة خطط تنموية من اجل تنمية الموارد الصيدية وتربية المائيات وتطوير البنية القاعدية للقطاع، ففي مجال صيانة الموانئ وتوسيعها، عمل هذا البرنامج على:[9]

- صيانة هياكل القاعدية وتطويرها.
- تطوير الموانئ النفطية وتأهيلها.
- انجاز مرفأ ثاني للحاويات وتجهيزه على مستوى ميناء الجزائر وكذا توسيع مرفأ ميناء وهران، وتهيئة مرفأ لمساحة الحاويات بميناء جن جن، وانجاز مرفأ متعدد الخدمات بميناء بجاية.

3.3 برامج الصيد البحري من 2010 إلى 2019:

عملت البرامج الاقتصادية التي سخرت لقطاع الصيد البحري في هذه الفترة على تحديث البنية التحتية في مجال الصيد البحري والخدمات البحرية، دون إهمال الأهداف الأساسية المسطرة لترقية القطاع والتي حُددت في مختلف البرامج السابقة (رفع مستويات الإنتاج البحري والمائي، خلق مناصب شغل، رفع معدل الاستهلاك الفردي). كانت حصيلة انجازات البرنامج الخماسي للفترة الممتدة من 2005 إلى 2009[10]:

- انجاز 11 ميناء وملاجئ للصيد (18 ميناء للصيد أنجزت خلال الفترة 1999-2009 مقابل 05 موانئ فقط أنجزت خلال الفترة 1992-1999).
- انجاز وتدعيم 21 منشأة بحرية.

أما من سنة 2015 إلى 2019 فقد تم تسجيل ما يلي:[11]

- استلام ملاجئ صيد جديد والتكفل العصري بالمنشآت الموجودة.
- إقامة أرصفة اصطناعية على طول الساحل.
- منح قرابة 40 امتياز جديد لإنشاء مؤسسة مخصصة في تربية المائيات.
- دخول 19 مزرعة مائية جديدة حيز الإنتاج.

كما عملت الجزائر على تنظيم أهم التظاهرات لتعريف بمنتجاتها السمكية ومقوماتها البحرية في إطار الصالون الدولي للصيد البحري، الذي له أكثر من عشر سنوات، يشكل هذا الصالون خطوة مهمة نحو تنمية القطاع الصيدي في إطار سياسات التنمية الفعالة من طرف الدولة، وقد تعزز هذا الصالون باهتمام خاص من طرف رئيس الجمهورية من خلال رعايته السامة لطبعات 2013 ،2015، 2017[12].

4.3 الصيد البحري في الجزائر بعد 2019:

جاء مخطط تنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات لعام 2020 كاستراتيجية جديدة للتنمية في قطاع الصيد البحري على حمل معه جملة من الميكانيزمات منها تطبيق برنامج اقتصادي يتمثل في مخطط وطني ممتد إلى سنة 2020، يهدف إلى رفع الإنتاج السمكي باختلاف أنواعه من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وعصرنه أسطول الصيد البحري الذي يتجاوز معدل سن السفن فيه 25 سنة، من أجل رفع نسبة استهلاك الفرد الجزائري من السمك[13]، وتتمحور أهداف هذا المخطط التنموي لآفاق 2020 حول:[14]

- المساهمة الفعالة في توطيد الأمن الغذائي المستديم.
- توفير منتجات ذات نوعية للمستهلك مع المحافظة على الثروات الصيدية في إطار الصيد المسؤول.
- تنمية وتعزيز قدرات منظومة الإنتاج المحلي والوطني.

وتتجلى محاوره في النقاط التالية:

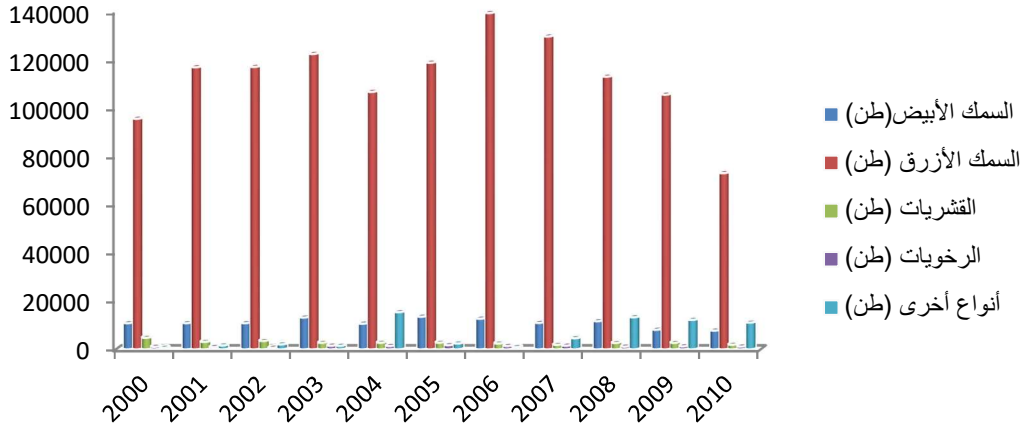
- ترقية شعب الصيد البحري وتربية المائيات مع توجه خاص نمو إدماج الموارد وديمومتها والمحافظة على مناصب الشغل واستحداث موارد أخرى جديدة.
- تحسين تموين السوق المحلية بمنتجات متنوعة ذات نوعية أحسن ووفرة موجه نحو المستهلك والاستهلاك الداخلي.
- توطيد الحكامة وترسيخ التسيير التشاركي وإنماء الاقتصاد الإنتاجي الوطني.

4. انعكاسات السياسات في الصيد البحري على الإنتاج والاستهلاك في الجزائر 2000-2017.

1.4 الإنتاج السمكي في الجزائر 2000-2017:

- إنتاج الصيد البحري في الجزائر حسب النوع من سنة 2000 إلى سنة 2010:

الشكل رقم (02): إنتاج الصيد البحري في الجزائر حسب النوع من سنة 2000 إلى سنة 2010. الوحدة: طن



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

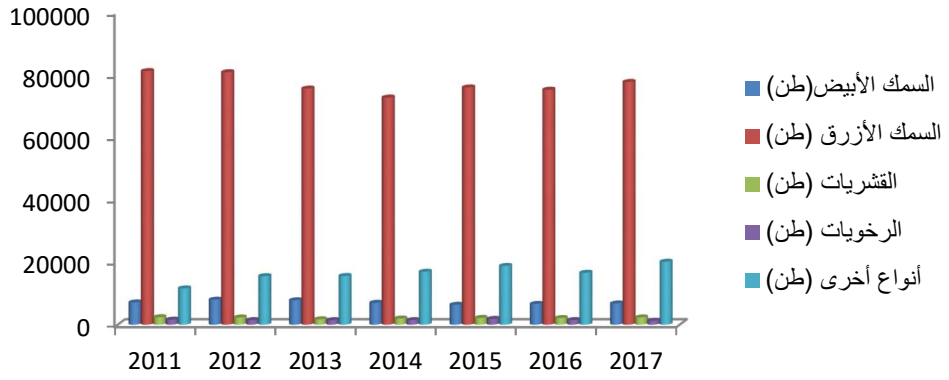
يدرس الشكل رقم (02) إنتاج الصيد البحري حسب النوع من سنة 2000 إلى سنة 2010، توضح الأعمدة في هذا الشكل أهم الأنواع البحرية الأساسية في الغذاء الإنساني والمطلوبة في السوق خاصة الأصناف القاعية ذات الطلب العالمي، بداية بحصيلة السمك الأبيض الذي سجل أعلى قيمة له على طول هذه الفترة من 2005 بإنتاج قدر بـ 13563 طن، إلا أن هذا المحصول تراجع في السنوات الموالية خاصة سنة 2010 التي سجلت انخفاضا ملحوظا بقيمة إنتاجية قدرت بـ 7802 طن، أما إنتاج شعبة السمك الأزرق فكان محصولها قيم جدا منذ سنة 2001 التي تعد بمثابة سنة انطلاق لكميات معتبرة من الإنتاج إلى غاية سنة 2009، ومثلت سنة 2006 ذروة إنتاج هذه الشعبة بحصاد قدر بـ 139484 طن، إلا أن محصول هذه المادة الحيوية تراجع مع سنة 2010 التي كانت سنة انخفاض حاد لهذا المنتج على طول الفترة المدروسة في الشكل رقم (02) بحوالي 73084 طن، تأتي القشريات والرخويات (ذات القيمة العالية في الأسواق الدولية) بإنتاج متواضع جدا على طول الفترة المدروسة في نفس الشكل، فالقشريات سُجلت ذروة إنتاجها في سنة 2000 بحوالي 4822 طن إلا أن معدل هذا الإنتاج المنخفض شهد تراجعا أكثر خاصة سنة 2007، أما الرخويات فتعتبر سنتي 2001 و2002 بمثابة سنوات الحضيض في غلتها بقيم متدنية جدا الأمر الذي توضحه الأعمدة التي تمثل هذا المنتج، لكن قيمها الإنتاجية عرفت تحسنا محتشما نوعا ما في السنوات الموالية وحتى سنة 2010 بقيم متقاربة وكانت سنة 2005 هي سنة ذروة

إنتاج هذه المادة بحوالي 1769 طن، وأخيرا محصول متنوع من المنتجات البحرية، التي كان إنتاجها هي الأخرى متدنيا جدا سنة 2000 بحوالي 700 طن، لكن سرعان ما انتعش إنتاجها سنة 2004 بإنتاج بلغ ذروته بحوالي 458 15 طن لكنه عاد وانتكس سنة 2006 بحوالي 948 طن إلا أنه ارتفع بعد ذلك ابتدءا من سنة 2008 وحتى سنة 2010، بصفة عامة يمكن إرجاع أسباب انخفاض إنتاج الصيد البحري في الجزائر بالأخص في بعض الشعب البحرية إلى ما يلي:

- ضعف الإمكانات وقِدم وسائل الصيد وعدم كفاءتها في الوصول إلى أعالي البحار.
- استخدام طرق تقليدية في الصيد خاصة الصيد القاعي الذي يتطلب تكنولوجيات حديثة ومراكب صيد مجهزة ومتطورة.
- الانخفاض المتواصل في اليد العاملة في القطاع الصيدي نتيجة الأسباب المذكورة سابقا ومصاعب العمل في هذا المجال.
- التناقص والتدهور الذي يمس الثروة السمكية ضمن موائلها في البحر الأبيض المتوسط نتيجة الصيد الغير القانوني والصيد الجائر الذي لا يحترم الدورات البيولوجية لهذه الكائنات البحرية خاصة من بعض الدول المجاورة المطل على المتوسط، وحتى البعيدة كالصين والتي تشتهر بهذا الأمر.
- التلوث بشتى أنواعه، خاصة التلوث الناجم عن النفايات المنزلية وقنوات الصرف الصحي الذي مس وأضر بالبيئة البحرية في الجزائر بشكل واضح وصريح.

- **إنتاج الصيد البحري في الجزائر حسب النوع 2011-2017:**

الشكل رقم (03): إنتاج الصيد البحري في الجزائر حسب النوع 2011-2017: الوحدة: طن



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

توضح أعمدة الشكل رقم (03) إنتاج الصيد البحري في الجزائر حسب النوع من سنة 2011 إلى سنة 2017، حيث تشتمل هذه الدراسة على أهم الأنواع البحرية التي يتم صيدها من اجل الاستهلاك والتصدير، بداية

بحصة السمك الأبيض الذي وعلى طول هذه الفترة المدروسة لم يعد إلى الغلة التي حصلها في السنوات من سنة 2000 إلى سنة 2008، وظل على نفس الوتيرة من سنة 2010 بارتفاع طفيف، محتشم ومتقارب وتعتبر سنة 2012 هي ذروة إنتاجه في هذه الفترة بإنتاج قدر بـ 7999 طن، يأتي السمك الأزرق في المرتبة الثانية بمحصول قدر بحوالي 81268 طن سنة 2011 وهو أعلى معدل سجل له في هذه الفترة وانخفض في السنوات الموالية بقيم إنتاجية متقاربة، أما القشريات والرخويات هذين النوعين أيضا لم يسجلا ارتفاعا كبيرا في المحصول عن الفترة المدروسة سابقا (2000-2010)، فالقشريات بقيت على نفس المسار الإنتاجي، وبنفس القيم تقريبا منذ 2010، ولم تعرف ذلك الارتفاع المسبوق في إنتاجها، وتعد سنة 2011 ذروة الإنتاج فيها بحوالي 2401 طن على طول هذه الفترة، والرخويات هي الأخرى بقيت على نفس مسار القشريات بدون أي ارتفاع هام يذكر أو قفزة نوعية في محصولها، واعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء سجلت الرخويات سنة 2015 أعلى غلة لها في هذه الفترة بحوالي 1858 طن، وأدنى قيمة لها كانت سنة 2017 بحوالي 1267 طن، أخيرا محصول الأنواع البحرية الأخرى التي حققت قفزة نوعية في إنتاجها في هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، مع العلم أن إنتاجها تحسن منذ سنة 2008، والجدير بالذكر أنها لم تتراجع وواصلت مسارا تصاعديا في الإنتاج والذي بلغ ذروته في سنة 2017 بحوالي 20139 طن، وهو إنتاج معتبر إذا ما قرناه بالأنواع المذكورة سابقا. وتُسند أسباب التراجع في هذه الفترة إلى نفس الأسباب المذكورة في تحليل الفترة السابقة. ونتيجة لهذا الوضع، قطاع الصيد البحري في الجزائر مكلف برسم سياسات عامة فعالة أكثر لتطوير إنتاجه والصناعات التابعة له باعتباره هو الآخر ممول لمادة أولية هامة تحتاجها الصناعة التحويلية الغذائية، وكذا تحسين البنية التحتية وتطويرها وتحديثها، والعمل على محاربة الأشكال الغير قانونية في الصيد وما ينجر عنها من عمليات تابعة، الحفاظ على البيئة البحرية من التلف والتلوث، وتثمين الثروة السمكية والإنتاج السمكي الموارد البيولوجية الحيوية على طول شريطها الساحلي ومساحاتها البحرية.

2.4 مستويات الاستهلاك من الغذاء البحري 2012-2017:

يعتبر الاستهلاك من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس درجة تطور القطاعات الإنتاجية الاستهلاكية ومنها قطاع الصيد البحري.

الجدول رقم (07): متوسط نصيب استهلاك الفرد من الموارد السمكية في الجزائر2012-2017. الوحدة: كلغ

م. ن. استهلاك الفرد	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	3.76	2.64	3.65	3.25	3.52	3.52

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم (09) 2015، المجلد رقم (12)، 2018.

يتضح من الجدول رقم (07) متوسط نصيب استهلاك الفرد من المتاح للاستهلاك من الموارد السمكية في الجزائر 2012 إلى 2017، الملاحظ من الجدول رقم (07) أن نصيب الفرد الجزائري من الموارد السمكية والبحرية بقي مستقرا تقريبا على معدل 3.5 كلغ بفارق طفيف بين سنوات محل الدراسة في الجدول باستثناء سنة 2013 التي كان فيها متوسط نصيب الفرد متراجعا بمعدل 2.64 كلغ، على العموم متوسط نصيب استهلاك الفرد في الجزائر من الغذاء البحري هو منخفض جدا إذا ما قرناه بدول الجوار فمثلا بلغ متوسط نصيب الفرد التونسي 12.19 كلغ (2015) و12.04 كلغ (2016)، 11.78 كلغ (2017)، أما في المغرب فقد بلغ 47.49 كلغ (2015،) و51.79 كلغ (2016) و48.4 كلغ (2017) حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في المجلد رقم (12) لعام 2018. والملاحظ أن معدل نصيب استهلاك الفرد في تونس والمغرب أحسن من الجزائر بكثير رغم ارتفاع إنتاج بعض الأصناف البحرية حسب الأشكال السابقة (02) و(03)، لكن بشكل عام بقي الإنتاج البحري في الجزائر منخفضا ما انعكس على انخفاض نصيب استهلاك الفرد، الأمر الذي يوضح أن الإنتاج الصيدي في الجزائر ما زال بعيدا عن تلك الأهداف التي سطرت ضمن مشاريع السياسات العامة منذ سنة 2001 والتي كان من بين أهم أهدافها رفع مستوى نصيب الفرد في الجزائر إلى 6 كلغ.

3.4 تطور البنية اللوجيستية لقطاع الصيد البحري في الجزائر 2000–2017:

- **تطور الهياكل القاعدية لقطاع الصيد البحري في الجزائر:**

للبنية التحتية دور في تحفيز الإنتاجية، وترقية القطاع الصيدي وتحسين أداءه ورفع مستويات مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (08): تطور الهياكل القاعدية الخاصة بالصيد البحري 2010-2016:

الهياكل	2010	2011	2012	2013	2016*
نقاط بيع عتاد الصيد البحري وقطع الغيار	87	82	90	94	98
النقل بالتبريد	337	496	599	652	1316
معامل الثلج	54	47	49	49	82
غرف باردة	90	102	105	124	225
تخزين وتجميد	16	30	19	20	22
وحدات التحويل	20	19	15	16	23

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2012-2014، نشرة 2015، رقم 45، ص 41.

الديوان الوطني للإحصائيات*، الجزائر بالأرقام 2016-2018، نشرة 2021، رقم 49، ص 37.

يتضح من الجدول رقم (08) تطور الهياكل القاعدية الخاصة بقطاع الصيد البحري من سنة 2010 إلى سنة 2016، عرفت مختلف الهياكل القاعدية الخاصة بالبنية التحتية لصيد البحري في الجزائر تطورا عدديا متواضعا

نوعا ما، نلاحظ مثلا أن نقاط بيع عتاد الصيد البحري وقطع الغيار في سنة 2010 قدرت بـ 87 نقطة وفي سنة 2016 أصبحت 98 نقطة بزيادة 11 نقطة على مدار ستة سنوات، بالنسبة لنقل بالتبريد فقد تطور هو الآخر فمن 337 سنة 2010 إلى 1316 نقطة سنة 2016، أما بالنسبة لمعامل الثلج فقد عرفت تراجع من سنة 2011 إلى سنة 2015 حيث بلغت 49 معمل لكنها ارتفعت إلى 82 معمل سنة 2016، أما في ما يخص كل من غرف التبريد، التخزين والتجميد، ووحدات التحويل كلها عرفت ارتفاعاً طفيفاً من سنة إلى أخرى. والجدير بالذكر أن معطيات كل من سنة 2014 و2015 هي نفسها قيم سنة 2013 فهي تحسب كل سنتين.

- **تطور الأسطول الصيد البحري في الجزائر 2000–2017**:

يمثل التطور الكمي والنوعي في الأسطول الصيدي نقطة محورية في تقييم مخرجات السياسات الصيدية وكذا تطور البنية التمكينية للقطاع.

الجدول رقم (09): تطور مجموع أسطول الصيد البحري من 2000-2017: الوحدة: عدد

2000	2001	2002	2003	2004	2005
2552	2692	2898	3292	3643	3984
2006	2007	2008	2009	2010	2011
4179	4442	4445	4532	4191	4327
*2012	*2013	*2014	**2015	**2016	**2017
4414	4580	4787	5034	5333	5485

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2014-2016، نشرة 2017، رقم 47، ص 41.

الديوان الوطني للإحصائيات*، الجزائر بالأرقام 2012-2014، نشرة 2015، رقم 45، ص 40.

الديوان الوطني للإحصائيات**، الجزائر بالأرقام 2015-2017، نشرة 2018، رقم 48، ص 36.

يوضح الجدول رقم (09) التطور العددي الذي عرفه مجموع أسطول الصيد البحري من سنة 2000 إلى سنة 2017 حيث يتضمن المجموع الجياب، السردنيات، مراكب التونة، وغيرها من الأساطيل الصغيرة المختصة بالصيد. يتبن من الجدول التحسن الملحوظ الذي طرأ على أسطول الصيد البحري من سنة إلى أخرى ولو كان تطورا محتشما ومتواضعا لا يرقى إلى ما يجب أن يكون عليه بالنسبة لبلد لديه مقومات بحرية قيمة تساعده على خلق مصادر لثروة من إنتاجه البحري. ما يعاب على هذا التطور أنه تطور عددي يفتقر نوعا ما إلى التقنية، فجل الجياب أو المراكب الخاصة بالصيد هي مراكب تعتمد على شباك الصيد التقليدية والطرق التقليدية في الصيد، وبالتالي غياب العتاد المتطور والتكنولوجيات المتطورة والحديثة الخاصة بالصيد الأمر الذي ينعكس على الإنتاج ونوعيته.

5. انعكاس التحديات البيئية والاجتماعية على فعالية سياسات المطبقة من 2001–2017:

عرفت المصائد العالمية نهاية سبعينات القرن الماضي بداية موجات الإنهاك البيولوجي، نتيجة الطلب المتزايد على المنتجات البحرية في الأسواق والبحث عن الأرباح، ما أدى إلى ارتفاع وحدات الصيد والاستغلال في

المساحات البحرية ذات السيادة وأعالي البحار[15]، شهدت موائل البيئة البحرية في حوض المتوسط هي الأخرى ضغوطات بشرية واجتماعية على مدار سنوات، وتفاقم الوضع خلال القرن الماضي إلى أعلى المستويات مع أثار وخيمة على توازن أنظمة البيئة البحرية، ومن هذه الضغوط (الصيد الجائر، النفايات والسياحة المكثفة وتدهور الموائل الشاطئية)، ما انعكس سلبا على طبيعة المياه وتراجع ملحوظ في التنوع البيولوجي[16]. كما لا ننسى تأثر البحار والمحيطات بارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة الاحتباس الحراري وتحمض المحيطات الذي انجر عن انبعاثات الغازات الدفيئة خاصة وأن هناك العديد من المنشآت الصناعية على السواحل أو حتى في عرض البحر الأمر الذي أخل بالبنيات الايكولوجية البحرية ما أثر على طبيعة الهجرة البحرية بين الفصائل والأصناف البحرية بين الأنواع الغازية والأنواع الثابتة، وبالتالي تأثر الثروة السمكية وتراجع مرد وديتها البيولوجية باعتبار أن التلوث البحري تلوث عابر للبحار والمحيطات لا يقتصر على الملوث فقط بل يؤثر على الجميع ما يستعدي تعاون وتدخل جماعي من جميع الدول المطلة على المتوسط، وحسب وزارة تهيئة الإقليم والبيئة تعاني البيئة البحرية في الجزائر:[17]

- الصيد الجائر للموارد السمكية خاصة في أوقات الراحة البيولوجية.
- استعمال الأدوات التقليدية (كشبكات المنحلة في الماء) خاصة من صغار الصيادين.
- الصيد الغير قانوني والجائر للمرجان والطحالب البحرية التي تدخل في صناعة الأدوية والمستحضرات
- ضعف ونقص المنشآت القاعدية واللوجستية خاصة غرف التبريد، النقل بالتبريد ما يؤدي إلى الفقد في نسب الإنتاج وتلفها بالإضافة إلى نقص مصانع التعليب.

كما لا ننسى تلوث مياه البحر الناتج عن مياه الصرف الصحي التي تصب في العديد من السواحل الجزائرية ما يؤثر على الحياة السمكية في السواحل القريبة من تلك المصبات، تفيد الأرقام الصادرة عن وزارة الصحة أن شواطئ العاصمة تحتل الصدارة من حيث التلوث البكتريولوجي بنسبة 45%، لتحتل شواطئ سكيكدة المرتبة الثانية من خلال تسجيلها لنسبة تلوث تقدر بـ 43% وهذا كله في غياب مراقبة ميدانية للجهات المختصة في هذا الشأن[18]. كل هذه التحديات كانت من بين أهم الأسباب التي أثرت على الصيرورة المثلى لمختلف السياسات التي سطرت من أجل ترقية الإنتاج في الغذاء البحري في الجزائر.

6. خاتمة:

عكفت الجزائر على تأسيس معالم دولة مستقلة اقتصاديا لتكريس استقلالها السياسي أكثر، من خلال محاولة رفع أداءها الاقتصادي في جميع المجالات الإنتاجية والخدماتية، وكان قطاع الصيد البحري من بين أهم المجلات الإنتاجية والاقتصادية الذي استثمرت فيه الدولة انطلاقا من سياسة صيدية تناولت تنظيم وتطوير جميع نشطات القطاع الصيدية، المائية، الترفيهية والخدماتية، مستغلتاً في ذلك مقوماتها الطبيعة، والمالية لتحفيز الطاقات البشرية للعمل في هذا الميدان. خلصت هذه الدراسة إلى أنه رغم كل الجهود المبذولة والأموال المستثمرة والطاقات العاملة من سنة 2001 إلى سنة2017 في المجال مزال إنتاج نشاط الصيد البحري متراجعا ومنخفضا خاصة في السنوات

الثلاثة الأخيرة من الدراسة حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات حيث كانت سنة 2015 سنة انخفاض كبير في الإنتاج الصيدي بشكل عام في جميع الأصناف بإنتاج قدر بحوالي 105 ألف طن وسجلت سنة 2017 إنتاج قدر بـ 108 ألف طن الأمر الذي يعكس انخفاض معدل نصيب استهلاك الفرد من المنتجات البحرية، ما يؤكد أن هناك خلل ما يجب تداره من السلطات المعنية لرفع الإنتاج البحري وتحقيق نسبة من الأمن الغذائي في الغذاء البحري.

7. الهوامش:

[1]- Food and Agriculture Organization, Basic texts of the General Fisheries Commission for the Mediterranean, ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS Rome, 2016, p 03,04.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 01–11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق لـ 03 جويلية 2001**، يتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، (الجزائر: الجريدة الرسمية، ع.36، 2001)، ص11.

[3] – نسيم يخلف، "التحديد البحري للمياه الخاضعة للقضاء الجزائري"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية**، ع.16، (جوان 2016)، ص149.

[4] – فريد روابح، "**محاضرات في القانون البحري، كلية الحقوق والعلوم السياسية**"، جامعة سطيف 02، 2013– 2014، ص 19، 20.

[5] – فليب كاكود، "قوانين مصايد الأسماك وتشريعاتها في البحر الأبيض المتوسط دراسة مقارنة"، **مجلة دراسات ومرجعيات**، ع.75(منظمة الزراعة والأغذية، 2008)، ص 38.

[6] – نسيم يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 153، 154، 155، 156.

[7] – حكيمة مختار رحماني، سعيدة بوسعدة، "واقع وآليات استدامة الصيد البحري في الجزائر"، **مجلة المؤسسة**، ع.05، (2016)، ص 61، 62.

[8] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات 2003–2007، **الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات**، (الجزائر، 2003)، ص 18.

[9] – عمر عبو، هودة عبو، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني "حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وأفاق"، (جامعة شلف: كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، 2012)، ص 12.

[10] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الأشغال العمومية، **خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية – تقرير ملخص– حصيلة 2005–2009 وبرنامج 2010–2014**، نوفمبر، 2009، ص 07.

[11] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **بيان السياسة العامة أمام البرلمان**، (الجزائر: 2019)، ص 10.

[12] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **طبعة الصالون 2019**، (الجزائر: 08 أبريل 2019)، ص01.

[13] – احمد طهير، **ثقافة البحار الصيادين في الغرب الجزائري، دراسة أنثروبولوجية**، أطروحة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، (جامعة تلمسان: كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، 2005–2006)، ص 34.

[14] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحية والتنمية الريفية والصيد البحري، المائيات، **مخطط تنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات 2020**، (الجزائر: المديرية العامة للصيد البحري وتربية، 2020)، ص 07، 08.

[15] – محمد الشويخ، **التجربة التونسية في ميدان حماية المصائد**، اجتماع خبراء حول تطوير وتنسيق السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الثروة السمكي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص 216.

[16] – مارينا غوماي، **جعل المحميات البحرية تعمل**، الدروس المستفادة في البحر الأبيض المتوسط، الصندوق العالمي للطبيعة، 2012، ص 02.

[17] – مجيد سعيدي، "دور قوات الشرطة في مجال حماية البيئة"، أشغال اليوم البرلماني حول موضوع لنفايات من كوارث بيئية إلى ثروة اقتصادية، (المجلس الشعبي الوطني: الجزائر، 2014)، ص 30.

[18] – جمال واعلي، **الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009–2010)، ص 27، 28.

8. قائمة المراجع:

1.8 باللغة العربية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان**، الجزائر، 2019/02/25.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 01–11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق لـ 03 جويلية 2001، يتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات**، الجزائر: الجريدة الرسمية، ع. 36 الصادرة في08 جويلية 2001.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الأشغال العمومية، **خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية – تقرير ملخص– حصيلة 2005–2009 وبرنامج 2010–2014**، نوفمبر، 2009.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات 2003–2007، **الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات**، 2003.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **الطبعة الثامنة لصالون الدولي لصيد البحري وتربية المائيات**، 08 أبريل 2019.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **مخطط تنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات 2020**، المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات، 2020.

7- الشويخ محمد، **التجربة التونسية في ميدان حماية المصائد**، اجتماع خبراء حول تطوير وتنسيق السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الثروة السمكي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2005.

8- روابح فريد، "دروس ومحاضرات في القانون البحري"، جامعة سطيف 02: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013- 2014.

9- سعيدي مجيد، "دور قوات الشرطة في مجال حماية البيئة"، أشغال اليوم البرلماني حول موضوع النفايات من كوارث بيئية إلى ثروة اقتصادية، المجلس الشعبي الوطني: الجزائر، 2014.

10- طهير احمد، "ثقافة البحار الصيادين في الغرب الجزائري، دراسة أنثروبولوجية"، أطروحة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، جامعة تلمسان، 2005–2006.

11- عبو عمر، عبو هودة، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وأفاق، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة شلف: الجزائر، 2012.

12- غوماي مارينا، **جعل المحميات البحرية تعمل**، الدروس المستفادة في البحر الأبيض المتوسط، الصندوق العالمي للطبيعة، 2012.

13- كاكود فليب، "قوانين مصايد الأسماك وتشريعاتها في البحر الأبيض المتوسط دراسة مقارنة"، **مجلة دراسات ومرجعيات**، ع.75(منظمة الزراعة والأغذية، 2008): 01-43.

14- مختار رحماني حكيمة، بوسعدة سعيدة، "واقع وآليات استدامة الصيد البحري في الجزائر"، **مجلة المؤسسة**، ع.05، (2016): 57-74.

15- واعلي جمال، "الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة تلمسان، 2009-2010.

16- يخلف نسيم، "التحديد البحري للمياه الخاضعة للقضاء الجزائري"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية**، ع.16 (جوان 2016)، 149-159.

2.8 باللغة الأجنبية:

17- Food and Agriculture Organisation, Basic texts of the General Fisheries Commission for the Mediterranean, ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS, Rome, 2016.